



ج163/01(18/04/25)خ(14351)



جامعة الدول العربية
الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

كلمة
معالي السيد عبدالله علي اليحيا
وزير الخارجية - دولة الكويت

أمام
مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
في دورته العادية (163)

القاهرة
الاربعاء: 23 ابريل / نيسان 2025



بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الأخ / أيمن حسين الصفدي، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون
المغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، رئيس الدورة العادية (163)
لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري،
أصحاب السمو والمعالي وزراء خارجية الدول العربية،
معالي الأخ أحمد أبو الغيط أمين عام جامعة الدول العربية،
أصحاب السعادة السيدات والسادة، الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ،

بدايةً يطيب لي أن أتوجه بالتهنئة لمعالي الأخ/ أيمن الصفدي، نائب رئيس
الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية
الشقيقة، على توليه رئاسة الدورة الحالية لمجلسنا الموقر، معولين على حكمته
المعهوددة وحرصه الدؤوب في نجاح أعماله، كما أتقدم بالشكر الجزيل لمعالي الأخ
الدكتور / شائع محسن الزندانى، وزير الخارجية وشؤون المغتربين بالجمهورية
اليمنية الشقيقة، على جهوده المقدرة التي بذلها خلال رئاسته للدورة الماضية،



والشكر موصول إلى معالي الأمين العام والفريق المتميز لجهاز الأمانة العامة
لجامعة الدول العربية، على حسن التنظيم والإعداد لاجتماعنا اليوم.

أصحاب السمو والمعالي،،،

يأتي اجتماعنا هذا متزامناً مع مرور 80 عاماً على إنشاء جامعة الدول
العربية، الأمر الذي يدعونا إلى تجديد التزامنا بدعم وتعزيز العمل العربي
المشترك، وتقوية أواصر التعاون والتنسيق في ظل ما تمر به منطقتنا العربية من
تطورات متسارعة وبالغة الأهمية، تحتم علينا الوقوف عندها واتخاذ القرارات
المناسبة بشأنها، وإيجاد مقاربات جديدة تكون خطوة أولى في طريق تحقيق ما
نصبو إليه، فقد آن لمنطقتنا أن تنعم بالأمن، والاستقرار والازدهار، بما يضمن
تحقيق تطلعات أجيالنا القادمة.

السيدات والسادة،،،

بدأ عام 2025 وهو يحمل في طياته مؤشرات إيجابية في العديد من
القضايا العربية، حيث شكل اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة بارقة أمل بوقف



الحرب بشكل نهائي، بجهودٍ مقدرة من قبل كل من دولة قطر، وجمهورية مصر العربية، والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن إمعان إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، بانتهاك المواثيق والاتفاقيات، بدد كافة الآمال في وقف العنف ومواصلة استهداف المدنيين، مشددين في هذا الصدد على ضرورة التزام إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، بما جاء في حيثيات الاتفاق وتطبيق كافة مراحلها، فما مر به أخواننا في غزة خلال قرابة عام ونصف عام من جرائم حرب وإبادة جماعية، شكّل خرقاً واضحاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ويتطلب وقفة جادة من قبل المجتمع الدولي لمنع تكرارها، ومحاسبة إسرائيل على جرائمها ضد الشعب الفلسطيني الأعزل.

وفي هذا الصدد، نشيد بمخرجات القمة العربية الطارئة حول فلسطين، التي عقدت بتاريخ 4 مارس 2025 في القاهرة، وبالخطة العربية الإسلامية للتعافي المبكر وإعادة إعمار قطاع غزة، مشددين على ضرورة تنفيذ ما ورد في بيان قمة القاهرة من ضرورة وقف العدوان ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، والرفض القاطع لكافة أشكال التهجير للشعب الفلسطيني من أرضه، تحت أي مبرر، مؤكداً في



هذا الصدد دعم دولة الكويت لاستضافة القاهرة للمؤتمر الوزاري الدولي للتعافي المبكر وإعادة إعمار غزة.

كما تجدد بلادي دعمها المستمر لوكالة الأمم المتحدة "الأونروا"، مؤكدين على رفضنا وإدانتنا لمصادرة سلطات الاحتلال الإسرائيلي مقر الوكالة في القدس الشرقية المحتلة بالإضافة إلى حظر أنشطتها، وذلك في انتهاك صارخ للقوانين الدولية، مرحبين باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يقضي بإحالة موضوع حظر أنشطة الوكالة إلى محكمة العدل الدولية لإصدار فتوى قانونية حول هذا الحظر غير المبرر، وتؤكد دولة الكويت رفضها لكل محاولات الكيان المحتل التي تسعى إلى تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم في القدس، وفي هذا الصدد، نؤكد على ضرورة حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة ومنح الشعب الفلسطيني كافة حقوقه العادلة غير القابلة للتصرف وإنشاء دولته المستقلة على حدود 4 يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.



أصحاب السمو والمعالي، السيدات والسادة،،،

أما فيما يتعلق بالتطورات في سوريا، فإننا نشهد نقطة تحول تاريخية، بالنسبة للشعب السوري والمنطقة، حيث أود أن أعيد تأكيد موقف دولة الكويت تجاه سوريا، الذي كان ثابتاً منذ 14 عامًا، بالوقوف إلى جانب الشعب السوري الشقيق، فقد كنا متوافقين مع مبادئنا ووقفنا مع الشعب السوري في سوريا وخارجها، فقامت دولة الكويت باستضافة 3 مؤتمرات دولية للمانحين لدعم الوضع الإنساني، وترأست بشكل مشترك عدد من المؤتمرات الإنسانية الأخرى حول سوريا، كما قُمت بزيارة العاصمة السورية دمشق لنقل التزام دولة الكويت ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تجاه الحفاظ على وحدة سوريا، وسلامة أراضيها، واحترام استقلالها، وسيادتها وملكية السوريين لقرارهم السياسي، وفي ذات السياق فقد رحبت دولة الكويت بانعقاد مؤتمر الحوار الوطني السوري، وتشكيل الحكومة الجديدة، آمين بأن تسهم هذا الخطوات في تحقيق طموح وأمال الشعب السوري الشقيق في بناء دولته الحديثة لتتعم بالأمن والازدهار، وأن تعود سوريا لدورها الطبيعي في محيطها العربي والمساهمة في تحقيق الأمن والسلام الإقليمي.



وفيما يتصل بـلبنان الشقيق، فأود أن أجدد التهنئة للأشقاء في لبنان على انتخاب فخامة الرئيس جوزاف عون رئيساً للجمهورية اللبنانية الشقيقة، متطلعين لمستقبل أفضل يعيد إلى لبنان بريقه، كما أكد مجدداً موقف دولة الكويت ودول مجلس التعاون الذي عبرت عنه خلال زيارتي إلى بيروت بتاريخ 24 يناير 2025، بالتضامن مع لبنان، والتأكيد على سيادته واستقراره ووحدة أراضيه، والتشديد على ضرورة تطبيق القرار 1701، والالتزام باتفاق وقف إطلاق النار في لبنان ووقف أي اعتداءات لقوات الاحتلال الإسرائيلية على الأراضي اللبنانية أو على قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (اليونيفيل).

السيدات والسادة،،،

نتابع باهتمام بالغ التطورات في السودان، مجددين الدعوة إلى إنهاء الصراع ووقف إطلاق النار وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية لكافة الأراضي السودانية وحماية المدنيين طبقاً للقرارات الدولية، كما نجدد التأكيد على أهمية



إطلاق عملية سياسية شاملة ضمن حوار وطني بملكية سودانية خالصة، والانخراط مع المبادرات الدولية والإقليمية، وعلى رأسها منبر جدة وآلية دول الجوار، ورفض أي إجراءات أحادية من شأنها تهديد وحدة وسيادة السودان وسلامة أراضيه.

أما فيما يتعلق بالتطورات في اليمن، فنجدد التزام دولة الكويت بوحدة واستقرار اليمن ودعم كافة المساعي الرامية نحو التوصل لحل سياسي شامل مبني على المرجعيات الثلاث المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولا سيما القرار 2216، معربين في هذا الصدد عن تقديرنا لجهود الأشقاء في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان لإنهاء الأزمة.

وفيما يخص الوضع في ليبيا، فإننا نجدد تأكيدنا على موقفنا الثابت بالالتزام بوحدة وسيادة دولة ليبيا وسلامة أراضيتها ورفض أي محاولات للتدخل في شؤونها الداخلية، معربين عن دعمنا لمسار المصالحة الوطنية الشاملة وكافة المساعي التي تهدف إلى تحقيقه، للوصول إلى عقد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.



وفيما يتصل بالأوضاع في جمهورية الصومال الفيدرالية الشقيقة، ترحب دولة الكويت بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين جمهورية الصومال الشقيقة وجمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية الصديقة في العاصمة التركية أنقرة، والذي يهدف إلى نبذ الخلافات والبدء في مفاوضات فنية بين الجانبين، كما نجدد إدانتنا واستنكارنا الشديدين لمحاولة اغتيال الرئيس حسن شيخ محمود، ودعمنا للحكومة الصومالية نحو كل ما تتخذه من تدابير لمكافحة الإرهاب وبسط الأمن على كافة الأراضي الصومالية.

كما نجدد دعوتنا إلى أهمية ضبط النفس وتجنب المنطقة مزيداً من التصعيد من خلال الحفاظ على أمن وسلامة الملاحة البحرية في منطقة البحر الأحمر واحترام حق الملاحة فيها وفقاً لأحكام القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، مشيدين بهذا الصدد بجهود الوساطة التي قادتها سلطنة عمان الشقيقة والتي نتج عنها الإفراج عن طاقم السفينة "جالاكسي ليدر" المحتجزين قبالة السواحل اليمنية منذ نوفمبر 2023، وكذلك جهود السلطنة باستضافة المباحثات رفيعة المستوى بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية



الإسلامية الإيرانية أملين بأن يسهم ذلك في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في المنطقة.

أصحاب السمو والمعالي، السيدات والسادة،،،

تحتفل دولة الكويت هذا العام 2025 بكونها عاصمة للثقافة والإعلام العربي، حيث أنها المرة الأولى التي تُمنح دولة عربية فيها هاتين الصفتين بذات العام، ومن هذا المنطلق حرصت دولة الكويت على أن تكون استضافتها لهذا الحدث البارز مميزة وثرية وتليق بعمق الثقافة العربية وتاريخها الأصيل، من خلال خطة من الأنشطة والفعاليات تشمل 89 نشاطاً على مدار 235 يوماً، مؤكداً في هذا الصدد ضرورة تعزيز التعاون الثقافي والإعلامي بين دولنا العربية لفتح آفاق جديدة، ومواجهة تحديات العولمة.

وفي الختام، أسأل الله العلي العظيم أن يوفقنا لما فيه خير ورفعته لدولنا العربية، وتحقيق آمال وتطلعات شعوبنا العربية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،